

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن الذكرى العشرون لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان



تزامناً مع ذكرى احتفال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالذكرى السنوية الـ 20 للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد عام 1933، تعرب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن تقديرها وتقدير العالم أجمع بالخطوات الجريئة التي اتخذها دول العالم أجمع في سبيل ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، وتعزيزها وحمايتها باعتبار أن ذلك يشكل الطريق البناء لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

ويعتبر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا بتاريخ 25 يونيو 1993 حجر الأساس الذي تم التعهد فيه لرسم خريطة طريق واحدة للسير نحو تحقيق أهداف سامية في حقوق الإنسان، حيث تم الخروج منه بتوصيات وتعهدات جوهرية أبرزها: الاتفاق على إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لحماية ودعم كافة حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تبني المؤتمر إعلان فيينا وبرنامج العمل الخاص به (VDPA) ليشكل بداية لتجديد الجهود في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان على مدى العشريين عاماً، منها التطورات التي شملت مجال النهوض بحقوق المرأة، وتطوير القانون الدولي لتحقيق المساءلة الفاعلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وحماية وتعزيز حقوق الفئات المهمشة والتوسع في عملية الوعي بمسألة شمولية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

ويهدف شعار الذكرى السنوية العشريين لإنشاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "20 عاماً من العمل لأجل حقوقك" إلى رفع الوعي بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والتطورات التي حدثت من أجل نشر رسالة حقوق الإنسان والتحديات المتبقية، ولقد تم تصميم الشعار لأن يكون هادفاً للمعنى الذي يحتويه، فتم استخدام ألوان الأمل، ورسم طريق متواصل للإشارة به إلى خطة العمل المستمرة في مجال نهضة حقوق الإنسان.

ولقد أشارت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نافي بيلاي بمناسبة ذكرى مرور عشرون عاماً للمفوضية بأن : "ونحن نواصل السعي نحو عالم يعترف بحقوق جميع البشر، وإن إعلان وبرنامج عمل فيينا الذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام 1993، لا يزالان يضيفان الكثير لجدول أعمالنا. ولقد شكل الإعلان تقدماً تاريخياً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهو يعتبر أهم وثيقة شاملة لحقوق الإنسان على مدى الأربعون عاماً الماضية".

ومن جهتها تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على سعيها الدؤوب لتحقيق رؤيتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال القيام باختصاصاتها المحددة بموجب الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 والمعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012، وفي إطار الشراكة مع هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وفقاً لمبادئ باريس، كما تدعو في هذه المناسبة إلى تضافر كافة الجهود للعمل والتعاون الفعال من أجل الاهتمام بتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمه ونشر الوعي به لتطبيق أكبر ضمانات سامية لحقوق الإنسان على أرض مملكة البحرين.

* * *